الشـركات متعددة الجنسـيات

ديناصورات اقتصادية للسيطرة على الأسواق وحكم العالم

صلاح الدين حسن السيسي

دراسات عليا – كلية التجارة – جامعة القاهرة

مستشار اقتصادي – خبير مالي ومصرفي

الشركات متعددة الجنسيات

١-مقدمة: أهم السمات ، وقطاعات النشاط.

٢-اقتصاد السوق ، والعدالة الاجتماعية.

٣-التحديات ، وسبل المواجهة.

٤-تعاظم الدور الاقتصادي عالمياً.

٥-الشركات متعددة الجنسيات ، وحكم العالم.

٦-الشركات متعددة الجنسيات، والوطن العربي.

- مصطلحات وتعبيرات متداولة (عربي - إنجليزي)

- المراجـــــــــــع.

١- مقدمة: الشركات متعددة الجنسيات : أهم السمات ، وقطاعات الأنشطة.

تتسارع التطورات علي الساحة الدولية ، وتتلاحق التغيرات في مواقع الدول من الاقتصاد العالمي .. ومع تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات دولية النشاط تتزايد أهمية دراسة تأثير نشاط هذه الشركات علي اقتصاديات الدول النامية، ذلك أن النمط الحالي والسائد لتقسيم العمل الدولي انتقل من المؤسسات إلى الدولة بحيث تتخصص بعض الدول في القيام بجزء من عملية إنتاج سلعة واحدة، وبالتالي تتوزع عملية إنتاج السلعة الواحدة علي أكثر من دولة، وبحيث تتخصص بعض هذه الدول في عملية تجميع الأجزاء التي يتم إنتاجها في مختلف الدول الأخرى .. وهذا النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي هو نمط يعتمد أساسا علي الشركات دولية النشاط حيث يقوم كل منها بإنتاج العديد من السلع موزعة علي أقاليم مختلفة وليس في حدود الدولة الأم التي تنتمي إليها الشركة دولية النشاط .. وواضح أن هذا التقسيم الدولي للعمل يعمق تبعية دول العالم الثالث للدول الرأسمالية المتقدمة ووفقا لمصالحها واحتياجاتها ..

وتتحدد **أهم سمات** الشركات متعددة الجنسيات والدولية النشاط فيما يلي:

١-تنويع إنتاجها وأنشطتها بين مجالات عديدة توزيعاً للمخاطر وتحقيقاً لأكبر قدر من الأرباح الاحتمالية .. وتذكر الإحصاءات الدولية عن أكبر ٥٠٠ شركة في العالم عام ١٩٩٧ ما يلي:-

(أ) بلغ حجم الإيرادات نحو ١١,٤٥٤ مليار دولار أمريكي وبلغت الأرباح ٤٥٢ مليار دولار.

(ب) بلغ إجمالي أصول الشركات ٣٤,١٨٨ مليار دولار أمريكي وهو رقم يتزايد من عام لآخر .

(ج) بلغ عدد العاملين حوالي ٣٧ مليون، مع ملاحظة أن الزيادة في العمالة كانت بمعدلات ضعيفة بالمقارنة بالزيادة في الأرباح، الأمر الذي يعكس تمكن هذه الشركات من تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاجية باستعمال فنون الإنتاج كثيفة الاستخدام لرأس المال والأكثر استخداماً للتكنولوجيا المتقدمة.

(د) ومن حيث التوزيع الجغرافي لهذه الشركات (٥٠٠ شركة) فإن الولايات المتحدة تنفرد بأكبر عدد من الشركات العملاقة (١٧٥ شركة) ثم تأتي اليابان (١٢ شركة) ثم ينتمي إلى فرنسا وألمانيا

وإنجلترا مجتمعة ما يزيد قليلاً على الشركات اليابانية .. أي أن ٤٠% من الشركات العملاقة تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وإنجلترا ، في حين تنتمى (٦٨ شركة) إلى بقية الدول المتقدمة وفى مقدمتها إيطاليا وسويسرا وهولندا وكندا واستراليا .. وتنتمي (٣٧ شركة) فقط إلى الدول النامية وتوجد أساسا في : كوريا الجنوبية (١٢ شركة) والصين (٤ شركات) والبرازيل (٥ شركات) وتايوان (شركتان) وشركة واحدة في كل من الهند وماليزيا والمكسيك.

وعن أهم **القطاعات** التي يتركز فيها نشاط هذه الشركات العملاقة فإنه يلاحظ أن نشاط (١٤٣ شركة) يتركز في الفروع الصناعية التي تتطلب استخداماً عالياً لنتائج البحوث العالمية والتكنولوجية .. وإن وجود قطاعات مثل **الاتصالات** تتنافس فيها (٢٢ شركة دولية) يفسر – إلى حد كبير- ما هي الحروب الدائرة لفتح واقتسام أسواق الاتصالات في دول العالم الثالث بل وفى الدول الرأسمالية نفسها، كما يفسر جهود الدول الرأسمالية لوضع أو تعديل قواعد واتفاقات الاقتصاد الدولي في إطار اتفاقات الجات وما بعدها سواء تلك التي تحكم المنافسة بين المنتجين أو التي تنظم تبادل السلع بين الدول، والتي تنظم أيضاً ما يتعلق بالابتكار والاختراع وحقوق الملكية الفكرية والاتفاقات المكملة الخاصة بالاستثمار .. وما يحدث في مجال الاتصالات ينصرف أيضاً علي **صناعة السيارات والطائرات والأدوية والصناعات الإلكترونية والكمبيوتر** وغيرهما ...

ويعد **قطاع المال** (البنوك وشركات التأمين وغيرهما) ثاني أكبر المجالات تركزاً من حيث عدد الشركات العملاقة العالمية حيث يشمل ٢٥% من عدد هذه الشركات الكبرى في العالم .. وإذا كانت المؤسسات المالية الدولية قد أفادت خلال العقود الماضية من ظاهرة مديونية العالم الثالث، فإنها تضغط بشدة في السنوات الأخيرة لفتح حدود الدول أمام ممارستها لأنشطتها دون قيود خاصة عن طريق مد نطاق اتفاقيات الجات إلى مجال الخدمات المالية، في الوقت نفسه الذي تضع فيه الضوابط على الأنشطة المصرفية والمالية بهدف تنميط وتوحيد قواعد الممارسة والرقابة المالية سواء في إطار بنك التسويات الدولية أو لجنة بازل أو مجلس الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية .

٢-الشركات متعددة الجنسيات: اقتصاد السوق ، والعدالة الاجتماعية.

لقد اتضح أن الإشكالية الأساسية التي تواجه السياسات العامة اليوم في كل الدول تتمثل في التوفيق بين تحرير الأسواق من جانب ومتطلبات الفئات العريضة من محدودي الدخل من جانب آخر، أي في إحداث التوازن بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية، بحيث يخدم الاقتصاد احتياجات المجتمع لا أن تسخر إمكانات المجتمع لمتطلبات السوق، وهو الاقتصاد الذي يهدف إلي الارتفاع بجودة الحياة من خلال التقدم التكنولوجي ولا ينحصر في زيادة كم وكفاءة الإنتاج، وهو أيضاً الاقتصاد الذي يسعى لتحقيق رفاهية الجنس البشرى من خلال (عولمة إيجابية) لا تقتصر على تحقيق المصالح الضيقة والأرباح المؤقتة للشركات متعددة الجنسيات .. والمقصود بـ (العولمة الإيجابية) تلك التي تعمل على انتشار التكنولوجيا لصالح كل الشعوب في ظل سيادة سياسية واجتماعية للدول القومية .. ولقد أظهرت سلسلة الأزمات الاقتصادية خلال الأعوام القليلة الماضية ، وبالذات الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧، أن المشكلة تتمركز في النظام الاقتصادى العالمي وليس في ضعف السياسات الاقتصادية للدول ضحايا الأزمة، فلقد تسرعت المؤسسات الدولية وبعض الأنظمة الغربية ووسائل إعلامها (المعبرة عن وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات) في إلقاء اللوم على الدول الضحايا مؤكدين أن الأزمة كانت حتمية بسبب الفساد ، وغياب الشفافية، والعلاقة الوطيدة بين قطاعي الأعمال والبنوك والحكومة ، ضمن أسباب عديدة أخري لم تذكر في فترات ما قبل الأزمة، وكما برر الخبراء الدوليون الأزمة بأنها أزمة الاقتصاديات الناشئة متناسين أن اليابان ليست اقتصاداً ناشئاً، وأن البنك الدولي وصف عام ١٩٩٣ حكومات دول النمور الآسيوية بأنها حققت نجاحاً غير مسبوق في إرساء واستمرار التوازن الاقتصادى الكلى. وان الأنظمة الغربية طالما تغنت قبل الأزمة بالتجربة الآسيوية ، والنظام الآسيوي ، والقيم الآسيوية و (المعجزة الآسيوية) ... كذلك لم تكن الأزمة في المكسيك عام ١٩٩٤ هي مجرد تدهور العملة الوطنية بل تعبير عن فشل نموذج بأكمله للتنمية الاقتصادية ، ورغم هذا الفشل فقد استمر إصرار الإدارة الأمريكية والمنظمات الدولية التابعة لها على فرض سياسات الأصولية الاقتصادية (دعه يعمل –

دعه يمر) دون مراعاة لمشاكل عالمنا المتمثلة في سوء توزيع الدخل والثروة ، وفى حق العمل وجودة الحياة ، وقد أدت هذه السياسات بالفعل إلى الانهيار الاقتصادى والفوضى الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي في مناطق عديدة من العالم ... ولقد أعطت الأزمة الآسيوية مثالاً في التاريخ الحديث على أن تنقل رأس المال الدولي دون أي قيود تنجم عنه آثار مدمرة على الاستقرار الاقتصادى ، فالأسواق الحرة لا تحدث توازناً ذاتياً .. ولقد أثبتت أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩ أن الأسواق الحرة لا تعمل بكفاءة إلا في ظل إدارة حكومية فعالة ، والأسواق المالية بالذات لا تتجه نحو التوازن بصفة عامة حيث أن التذبذب هو الصفة المميزة لها ، وهذا التذبذب يؤدى بالضرورة إلى عدم استقرار الاقتصاد الدولي .. وتكمن أسس و أسباب اضطراب الاقتصاد الدولي في هذه الحرية المكفولة حالياً لروؤس الأموال ، علماً بان شرعية الحكومات في الدول تستمد من قدرتها علي حماية مواطنيها من الظروف التي ينعدم فيها الأمن الاقتصادى والاجتماعي ، وبالتالي فأي نظام دولي مبنى على سيطرة راس المال العالمي سيؤدى بالضرورة إلى أوضاع من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على مستوى العالم . والنظرية الكلاسيكية لحرية التجارة (المزايا النسبية) لريكاردو تفترض جمود حركة راس المال ، وعندما يتحرك راس المال بطلاقة سواء في أسواق المال أو الإنتاج بحثاً عن تكلفة أقل فان ذلك يلغى مبدأ (الميزة النسبية) غير انه لا يمكن إنكار أن هذا الانتقال الحر وبالذات في مجال الإنتاج يحقق اكبر قدر من الكفاءة بالمفاهيم الاقتصادية الضيقة إلا أنها إنتاجية وكفاءة اقتصادية في استخدام الموارد تتحقق على حساب الإنسان المعاصر .. ولا غرابة نتيجة لذلك أن شهد عقد التسعينات من القرن الماضي انخفاضاً في مستوى الأجور في الدول المتقدمة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وازدياد نسب الجرائم والمخدرات ، وتدنى مستوى الخدمات الاجتماعية برغم حالة ازدهار الاقتصاد الأمريكي التي استمرت طوال العقد متمثلة في اقتصاد فقاقيع قابل للانفجار في أي وقت نتيجة المغالاة في أسعار الأسهم بالبورصة ، وعليه فان الإدارة الأمريكية تعطى اهتماماً قوياً للتحرير المتسارع في القطاعات الخدمية في الاقتصاد الدولي ومحاولة تغيير نمط التجارة الدولية من تجارة تقليدية تعتمد على المنتجات إلى تجارة تعتمد بشكل متزايد على الخدمات ، وصارت الولايات المتحدة الأمريكية اكبر

مصدر للخدمات في العالم ، وبالتالي فان تحرير التجارة الدولية في القطاعات الخدمية يتيح فرصاً هائلة لنمو المشروعات الأمريكية التي تميزت بوضع تنافسي أفضل من غيرها في هذا المجال .. أما الدول الأوروبية ، وبالذات ألمانيا وفرنسا (والتي عرفت خلال النصف الثاني من القرن العشرين بمسمى اقتصاديات السوق الاجتماعية نظراً للاعتبارات التي أعطتها للشئون الاجتماعية للمواطنين) فإنها وجدت نفسها في منافسة ضارية وشرسة مع النموذج الانجلوساكسوني للرأسمالية الذي يضع الكفاءة الاقتصادية فوق الاعتبارات الاجتماعية لمواطنيها ، وأدخلها بالتالي في دوامة أزمة اجتماعية وسياسية عميقة ... واليابان - وهي دولة تنموية تعتمد على الدور القائد للحكومة في إحداث التنمية - تعاني منذ التسعينات ركوداً اقتصادياً مستمراً . ولقد انتقلت اليابان إلى الحداثة دون تغريب لمؤسساتها الاجتماعية والثقافية ، والتزمت في ذلك بعقد اجتماعي غير مكتوب بين الحكومة والشعب يضمن حق العمل مدى الحياة للمواطن الياباني ، إلا أن المنافسة الشرسة على ساحة السوق العالمية الحرة بدأت تهدد استمرار هذا الالتزام خاصة في ظروف أزمة اقتصادية أهم مظاهرها تقلص حاد للنشاط الاقتصادى وانهيار لقيم الأصول الثابتة ، ومن غير المتوقع أن يتجه إلى الانخفاض بحيث تتمكن اليابان من إنعاش اقتصادها مما قد يدفع الصين إلى خفض عملتها الوطنية وكذلك دولار هونج كونج ، وهذه المنافسة في تحقيق أسعار صرف العملات ستجر في ركابها العملات الآسيوية الأخرى ، مما قد يشكل بوادر أزمة جديدة في الاقتصادين الآسيوي والعالمي .. وبالنسبة للاقتصاد الروسي فان الأزمة صارت نمطاً غالباً عليه ، وقد أدت محاولات روسيا لتطبيق نموذج الرأسمالية الأمريكية إلى حالة من الفوضى الاقتصادية دون وجود مؤشرات على احتمال خروج روسيا من هذه الحالة قريباً ... وهكذا فمن المتوقع أن يتجه الاقتصاد الدولي نحو فترة من الاضطرابات قد يصاحبها (أزمة انكماش) وقد ينجم عن ذلك اهتزاز بل فقدان هيبة وسلامة المنظمات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية ، والبحث عن صيغ وأنماط جديدة للإدارة الدولية تهدف إلى إدارة الأسواق العالمية من خلال (ترابط المجتمعات) وتقوية سيادة الدول دون الرجوع إلى السياسات الحمائية القديمة التي أثبتت عدم جدواها .

٣-الشركات متعددة الجنسيات :التحديات ، وسبل المواجهة.

في ظل العولمة تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلي الدخول للأسواق النامية والصاعدة حتى تجد لنفسها مكاناً يساعدها على الانتشار ، ويمكنها من اختراق هذه الأسواق الجديدة ، وهذا ما يرحب به المستهلكون في الأسواق نظراً لتعدد نوعيه السلع وجودتها التي تقدمها هذه الشركات مقارنة بمثيلها من المنتج المحلى ، في حين تنظر الشركات المحلية إلي هذا الغزو على انه قد يكون حكماً بالإعدام على بقائها ونشاطها حيث تعودت منذ زمن طويل علي امتلاك نصيب مهم من السوق ورتبت أوضاعها علي هذا الأساس ، كما ساعدتها القوانين والأنظمة المرعية علي أن تكون صناعة تتمتع بالحماية المحلية ، وها هي اليوم تواجه الشركات العالمية الكبرى التي تريد أن تأخذ أسواقها مزودة بمميزات عديدة أهمها (أ) الإمكانيات المالية الضخمة (ب) التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة (ج) منتجات عالية الجودة (د) ماركات عالمية معروفة (هـ) خبرة إدارية وتسويقية متطورة ومدربة تدريباً عالياً (و) أن هذه الشركات تأتى غالباً من بلاد صناعية متقدمة ... وان على إدارات الشركات المحلية القلقة من الغزو القادم إليها إعادة ترتيب أوضاعها واستراتيجيتها المقترحة إلى أربعة أقسام :

(١)**الدفاع** اعتماداً علي معرفة الشركات المحلية بدرجة اعلي بمتطلبات أسواقها ، وسلوك المستهلكين بها ، وبإعادة ترتيب هيكل الشركة بتنظيم أصولها المالية ، ودراساتها ، وإلمامها بمتطلبات السوق والمستهلك.

(٢)**التوسع** في اتجاه الأسواق الخارجية اعتماداً علي النجاح محلياً .

(٣)**التناطح الإيجابي** .. فعندما يزداد الضغط علي الشركات المحلية وتجد نفسها مضطرة إلى مضاهاة العولمة ، فإنها لا تستطيع الاعتماد علي وضعها الحالي خصوصاً إذا كانت أصولها المالية مرتفعة القيمة في سوقها المحلي ، فإنها في مثل هذه الحالة ولغرض الاستمرارية ، لابد لها من إعادة تنظيم مقوماتها المادية والبشرية لتندمج في نشاط مشترك مع تلك الشركات العالمية الوافدة إليها .

(٤) **إيجاد أسواق خارجية عالمية** لأصناف محدودة من الإنتاج المميز ، وبالرغم من المزايا العديدة التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات ، فإن شركات الأسواق النامية لا يجب أن تستبعد خيارها استراتيجية البيع للأسواق العالمية خصوصاً إذا ما كانت أصولها المالية قابلة للتحويل ... ومن أهم النصائح للشركات التي تنوى الأخذ بهذه السياسة أن تركز سياستها الإنتاجية علي تقليل التكلفة (الاستثمار في معدات عالية الكفاءة – تقليل كلفة اليد العاملة – تقليل الفاقد والهالك مع ارتفاع جودة المنتج النهائي) بالإضافة إلى الاهتمام بالمظهر الخارجي للعبوات ونوعيتها ورفع كفاءة التسليم في المواعيد المتعاقد عليها ، واتساع شبكة التوزيع لتغطى طبقة العملاء المراد الوصول إليهم ... إن ضغط الشركات العالمية علي الأسواق المحلية لا يدوم طويلاً ، وان الشركات المحلية ستظل تكسب شرائح جديدة من المستهلكين في أسواقها المحلية مع الوقت إذا ما أحسنت تنظيم دفاعاتها المالية والإنتاجية والتسويقية خصوصاً وأنه لوحظ حرص الشركات العالمية المتعددة الجنسيات علي الدخول إلى الأسواق الخارجية بغرض تنويع مصادر دخلها وزيادة أرباحها لتقليل مخاطر الاستثمار في موطنها الأصلي ، بينما تركزت الشركات المحلية علي تقسيم السوق إلى شرائح معينة تقوم بخدمتها والتخصص في التسويق لها ، وهذه السياسة لا تستطيع الشركات الكبرى اتباعها بنجاح لأنها مكلفة جداً ثم أنها لا تخدم نظرية الحجم الاقتصادى الأمثل للإنتاج حيث يلزم هذه الشركات الكبرى إنتاج أحجام ضخمة من نوعية من الإنتاج لكلي تستطيع استرداد استثماراتها ، بينما خدمة شرائح معينة من السوق لا تعطيها هذه الإمكانية حيث يكون حجم الإنتاج اللازم لإشباع هذه الشريحة قليلاً نسبياً ومتنوعاً مما يعطى الشركات المحلية الميزة التي تمكنها من الاستمرار والمنافسة والتوسع.

وتجدر الإشارة إلى أن الطريقة التي تتبعها هذه الشركات في تحديد أسعار منتجاتها تعكس مصلحتها الخاصة وليس بالضرورة مصلحة الشركات التابعة لها أو الشريك المحلي في الدول النامية، كما يمكن أن تسفر ذلك عن خسارة محاسبية في هذه الدول ، أو استنزاف لموارد الشريك المحلي ، ومن هنا يتضح الاهتمام الذي توليه الشركات دولية النشاط لاقامة مناطق أو موانى التجارة الحرة،

وكذلك اهتمامها بإزالة الحواجز الجمركية في الدول النامية بهدف زيادة أرباحها الإجمالية على حساب الفائض الاقتصادى المتحقق في الدول النامية ، حرمانها من إمكان استخدامه ... وكل هذه الوسائل التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات تشكل تحديات كبرى أمام الدول النامية ، وان مثل هذه التحديات سوف تحدث نتيجة عمليات الاندماجات بين هذه الشركات بهدف تقوية وتدعيم مراكزها التنافسية ، ومن سيطرتها في شتى أنحاء العالم .. وانه لمواجهة هذه الآثار لابد من: إيجاد **كيانات** قادرة على المنافسة في الدول النامية ذات هيكل تنظيمي قوى ومؤسسات كبرى ، وذلك بتطبيق أسلوبين : (أ) زيادة حجم ونشاط الكيانات الحالية واستثماراتها ورؤوس أموالها ، والدخول في مشاركات مع الشركات العالمية الكبرى ، وان تقوم البنوك بتمويل هذه الشركات بعد زيادة حجمها ونشاطها ، وهو أسلوب يحتاج لعدة سنوات (٣ – ٤) حتى يؤتي ثماره ، ويمكن تطبيقه في صناعات استراتيجية وتقليدية في نفس الوقت مثل : الغزل والنسيج والحديد والصلب والأجهزة الإلكترونية وغيرها ... (ب) **الاندماج** باعتباره أسرع أسلوب أو نظام لإيجاد كيانات قوية تستطيع المنافسة عالمياً ، وتمثل شريكاً قوياً للشريك الأجنبي يضطره لقبول المشاركة ونقل معارفه والتكنولوجيا المتقدمة التي يتبعها ، كما يتيح فرصة اكبر للشركات المحلية لتبادل الخبرات في الإنتاج والتسويق وزيادة راس المال والتي تترتب علي عمليات الاندماج ... وهذا الأسلوب يمكن تطبيقه في صناعات تتعلق بنظم المعلومات والاتصالات والبنوك التي تطبق تكنولوجيا عالية وتخصص واسع ، وهو يحتاج إلى الحذر في مواجهة المشكلات التي تترتب عليه (نتيجة اختلاف الخبرات ونظم الإنتاج والتسويق وغيرهما بين الشركات المندمجة مع بعضها) ولهذا ينصح باتباع الأسلوبين (أ و ب) عاليه في وقت واحد وبطريقة متوازنة وفقاً لنوع الصناعة التي تطبق أيا منها .

٤–الشركات متعددة الجنسيات : تعاظم الدور الاقتصادى عالمياً.

يلاحظ جلياً هذا القصور في المؤسسات الاقتصادية الدولية ، والذي يمتد إلى أحدثها وهى منظمة التجارة الدولية الوليدة ، والتي هدد النزاع التجاري الأمريكي – الياباني الأخير بزعزعة أساسها .. إن هذا التآكل المستمر في تأثير وفاعلية المؤسسات الدولية ، يولد إحساساً جارفاً

بالعجز ، وحيث أن استمرار وجود فراغ قوة أمر مستحيل ، فان قوى أخرى سوف تملأ الفراغ الناشئ عن عجز الحكومات والمؤسسات الدولية وفى مقدمتها الشركات متعددة الجنسيات والنخبات التقنية التي تديرها باعتبارها القوى المحركة الحقيقية للاقتصاد العالمي اليوم ، وحيث تمثل هذه الشركات عالماً جديداً وجريئاً يزيح الهياكل الجامدة الحالية للاقتصاد العالمي بسرعة وفعالية تحت شعارات ليبرالية وعبر ثورة الاتصالات والمعلومات الحالية ... وهذه الشركات هي جزء من تحالف كبير يسعى إلى تقويض نظام الرفاهية الاجتماعية. ومديري البنوك وصناديق الاستثمار الكبرى ، الذين يستقطبون اهتماماً كبيراً في الكثير من الدول النامية ، مدفوعين بنشوة انتصار مبادئ السوق الحرة على الكتلة السوفيتية ، وعجز حكومات الغرب المثقلة بالديون على إدانة دول الرفاهية الاجتماعية ، وتزعزع السلطات المركزية بفعل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ، والتي كان من أحدث تجلياتها مفهوم طريق المعلومات السريع عبر شبكات اتصالات عالمية (إنترنت) .. ولا يرقى هذا التحالف الأسمى إلى مرتبة تجاوز سلطات الدول بالطبع ، ولكنه يملأ فراغاً كبيراً تحتاج الدول إلى من يملأه .. أي أن عجز الدول المالي الكبرى وغياب اتفاقها أوجد فراغاً ملأه الشركات متعددة الجنسيات ... ومن الملاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات لم تعد شركات تصدير ، ولكنها تستثمر أموالا في الخارج على شكل مصانع ومكاتب تجارية ، وصرنا نشاهد الآن قيام نظام عالمي للإنتاج تديره الشركات متعددة الجنسيات التي تنتشر مصانعها وشركاتها التسويقية عبر العالم ، ويبدو أن هذا الوزن المالي الهائل بدأ يخيف الدول التي تتخذ منها تلك الشركات مقراً لها، حيث بدأت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (اويسيد) في شهر مايو ١٩٩٥ مفاوضات طويلة لإعداد نظام يقنن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاتجاهين . ويعود الخوف من نفوذ تلك الشركات إلى فترة طويلة مضت منذ نشوء شركة الهند الشرقية البريطانية ومثيلاتها الهولندية والفرنسية .

كذلك يلاحظ أن النظام الاقتصادى العالمي في الوقت الراهن يتسم بظاهرة العالمية أو الكونية .. فأي حدث اقتصادي يقع في أي لحظة وفى أي مكان في العالم نستطيع أن نشاهده ونتأثر به في كافة أنحاء العالم .. وقد امتدت ظاهرة العالمية الكونية للسلوكيات والقيم ذاتها .. فقيم

وسلوكيات الحضارة الغربية التي تنقلها لنا وسائل الإعلام الغربية يستطيع متوسطو الدخل اقتناءها سواء كانت في شكل مأكولات أو ملبوسات أو موسيقى أو غيرها .. واخيراً تلك الأخبار التي نسمعها من وقت لآخر عن الاندماجات الكبرى بين الشركات متعددة الجنسيات سواء عن طريق الشراء مباشرة أو عن طريق شراء الأسهم من أسواق المال الدولية ..

وان السبب الأول والرئيسي لظاهرة الكوكبة أو الكونية أو العالمية كما يرددها البعض خرجت نتيجة لتراكمات وتغيرات عالمية عديدة حفزت قوى الإبداع والاختراع مما أدى إلى تراكم معرفي سريع وكبير مع تطور تكنولوجي متكاثر ، حتى أن المجتمعات الصناعية لم يقف طموحها يوماً ما عند حدود معينة .. وقد سعت الشركات الكبرى لمد نفوذها والسيطرة على الأسواق العالمية .. وقد تحول هذا السلوك إلى رغبة جامحة في السيطرة من خلال تطوير غير مسبوق للتكنولوجيا . ويضاف إلى ما سبق ، أن حركات التحرر الوطني التي فككت الإمبراطوريات القديمة وأعطت المستعمرات استقلالها ، حفز الدول المستعمرة أن تعود للسيطرة على المواد الخام ، والسيطرة على التكنولوجيا وحجب أسرارها عن الدول النامية ..

لقد تحولت الرأسمالية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية ، وذلك بفضل ظهور فعاليات جديدة في النظام الرأسمالي ظهرت في شكل الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت نتيجة ضخامتها هي النظام المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملاً ، في ظل ثورة تكنولوجية لعبت دوراً حاسماً في تشكيل ونمو الشركات متعددة الجنسيات وفى ظاهرة العالمية بكل جوانبها .. وهذه الشركات تنظر إلى العالم كسوق واحدة ، وهى بذلك تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها ، كما تعتمد على طرح جزء كبير من أسهمها في حدود سوقها القومية ثم تطرح الجزء الآخر في الأسواق المالية المهمة والأسواق المالية الناهضة أو الناشئة .. كذلك فان هذه الشركات متعددة الجنسيات تصدر اسهما جديدة عقب كل عملية اندماج أو انتزاع استباقا للعوائد الإضافية التي تترتب على وضع الشركة الجديدة ، وهكذا تعبئ مدخرات محلية في بلد مقرها القانوني وبعض البلدان الأخرى .. وتعتمد الشركات متعددة الجنسيات عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء اسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح لها بالسيطرة على إدارتها.

وان الواقع الاقتصادى العالمي الراهن يختلف بصورة جذرية عن واقع الاقتصاد العالمي في الفترة السابقة على التسعينات من القرن الماضي ، ليس فقط من حيث القوة الاقتصادية للدول ، ولكن من حيث القوة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات ، وما تعنيه بالتبعية والضرورة من نفوذ وسلطان وتأثير وقدرة على تحريك الأحداث في العالم وتوجيهها ، وما تستوجبه من إعادة رسم صورة العالم "الكلية والجزئية" في ضوء هذه المعطيات المؤثرة والفاعلة ، ويعنى ذلك ببساطة أن هناك تغييراً (كيفياً) على أوسع نطاق ومدى لابد أن يواكب التغير الكيفي الجذري الذي لحق بالواقع الاقتصادى الدولي باعتباره ضرورة من ضرورات التأمين ، وحتمية من حتميات توفير الظروف وتعديل المناخ على امتداد خريطة العالم حتى تتوافق مع واقع مرحلة ما بعد الصناعة التي يعيشها العالم ، ومقتضيات عصر (الاقتصاد المعرفي) الذي تتمركز من خلاله الثروة والقوة والسيطرة والقيمة المضافة العالية ، وإيرادات الاختراع والمعارف الفنية في زمن تظلله ثورة المعلومات والاتصالات.

إن هناك متغيراً اقتصادياً كاسحاً مازالت تأثيراته الواقعية والفعلية على مجمل النظام الدولي، وعلى مجمل الاستراتيجية الكونية خارج نطاق التدقيق وخارج نطاق الحد الواجب الذي يتناسب مع الأهمية الطاغية لهذا المتغير والمرتبط أساسا بدخول العالم إلى عصر الكيانات الاقتصادية متعددة الجنسيات ، وهى حقيقة مؤكدة على مستوى المنشات الاقتصادية التي يملكها ويديرها راس المال العالمي والمتمركز بالدرجة الأولى كملكية وأيضا كإدارة وتنظيم وتسويق وتكنولوجيا في دول العالم المتقدم ، وهى نوعية من الملكية تتجاوز المفاهيم التقليدية التي تواصلت على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين ، والتي ارتبطت منذ بداية الثورة الصناعية بملكية الأفراد وبملكية العائلات للمنشآت الكبرى.

وقد تزامن بزوغ راس المال العالمي واتساع دوره وتأثيراته وطموحاته الجديدة وآفاقها مع قيام كيانات دنياصورية عالمية تملك القدرة على الاحتكار شبه الكامل للنشاط الاقتصادى الدولي ، وتتجاوز المفاهيم السابقة للشركات متعددة الجنسيات التي أطلق عليها **الشركات عابرة القارات**

بتجاوزها لعملها ونشاطها وتأثيراتها المفهوم التقليدي الضيق للدول القوية وسلطة السيادة المحددة لإمكانات المتابعة والملاحقة والرقابة مع تحولها إلى كيانات (فوق قومية) ... وفى ظل الكيانات الاقتصادية الديناصورية تعمق مفهوم عالمية راس المال بشكل بالغ التحديد ، واصبح مفهوم (القرية العالمية الصغيرة) مفهوما يحمل بالضرورة مدلولات اقتصادية وتجارية واستثمارية وتكنولوجيا ثابتة ومؤكدة المصلحة والهدف ، في الوقت الذي يحمل فيه كل تناقضات الصراع الحضاري وصراع الهويات ، وتقسيم العالم والدول ، وحتى في نطاق الدولة الواحدة إلى أعداء وأصدقاء ، وهو ما يعنى بالضرورة أن اختزال كل العالم في القرية الصغيرة ما هو إلا اختزال اقتصادي يتجاوز كل أحاديث الصراعات والعداءات من أجل الربح ، وأيضا من أجل السيطرة المباشرة على الثروات الاستراتيجية للعالم وتأمينها وفى مقدمتها البترول المصدر الأول للطاقة في العالم .

٥-الشركات متعددة الجنسيات ، وحكم العالم .

تعززت سلطة وقدرة ونفوذ الكيانات الاقتصادية الديناصورية في إدارة شئون العالم من خلال مجموعة من المؤشرات الثبوتية والقطعية التي أصبحت تتحكم في مصير كل دول العالم ، وفي مقدمتها ما يلي:

(١) أن النظام الدولي قد استكمل أركانه التي تعلو الدول والقوميات مع قيام منظمة التجارة العالمية ، وبذلك اكتمل نظام بريتون وودز ، واستكملت حلقاته التي قامت من البداية على البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي. والأهمية الكبرى لما حدث أن تجارة العالم أصبحت لا تخضع للقاعدة المحلية ، بل أصبحت تخضع للقاعدة الدولية، وأصبح فتح الأسواق مرهونا بالنظام الدولي الذي يملك سلطة العقاب والحساب مع الأخذ في الاعتبار طموحات التوسع الشديد للقواعد الدولية الحاكمة في التجارة إلى مجالات الاستثمار والعمل ، وامتدادها الفعلي إلى براءات الاختراع ونقل التكنولوجيا ، وتقييد الدول النامية من خلال اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (تريبس) الخاضعة لمنظمة التجارة الدولية ، وهو ما يعنى أن (اقتصاد المعرفة) في جانب مهم من

جوانبه قد خضع للقاعدة الدولية وخرج عن نطاق القاعدة الوطنية ، ويعزز ذلك التوجه نحو التحرير واسع النطاق لتجارة الخدمات الدولية .

(٢)أن التنظيم الدولي قد امتلك سلطات واسعة عمليا وواقعيا مع انهيار الاتحاد السوفيتي ، وغياب القدرة على استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن ، والوصول إلى مرحلة القضية الأحادية العالمية ، بحيث أصبح تطبيق أحكام الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة ، واستخدام (القوة المسلحة دوليا) متاحا وممكنا ، وهو ما حدث بشكل واسع النطاق في مواجهة العراق ، ومازال مستمرا حتى الآن، وفى حالة إعلان الحرب الأمريكية الأخيرة والتحالف الغربي الدولي معها لم يحتاج الأمر إلى استصدار قرار مجلس الأمن أو العرض على منظمة الأمم المتحدة ، وبلغت الأمور منتهاها بقيام أمريكا بإبلاغ مجلس الأمن بان الحرب قد تشمل دولا أخرى لم تحددها ، وهو ما يعنى أن القطب الأوحد أصبح لا يشعر بالحاجة إلى الرجوع للمجموع ، ولو شكليا وإجرائيا ، ويكاد واقعيا أن يعطى لنفسه سلطة التنظيم الدولي دون الحاجة للتفويض الذي كان يحتاجه في أوضاع حرب الخليج عام ١٩٩١ ، وهو ما يعنى تغيرا جذريا خلال عقد واحد من الزمان في قواعد النظام الدولي.

(٣)إن كل ذلك قد تلازم مع حديث واقعي بتراجع سلطة السيادة الوطنية ، ومفهوم الدولة القومية الذي قام عليه النظام العالمي في العصر الحديث في مواجهة ما يملكه النظام الدولي من سلطات مالية واقتصادية وتجارية قادرة على فرض القاعدة الدولية ، وتحويلها إلى جزء أصيل من بنيان القاعدة المحلية ، والأهم من ذلك امتلاك النظام الدولي من خلال تفعيل الفصل السابع من اتفاقية الأمم المتحدة ونظام منظمة التجارة العالمية القادرة على فرض عقوبات صارمة على المخالفة، يضاف إلى ذلك مستجدات قدرة القطب الأوحد على إدارة الأحداث منفردا .

(٤)تصاعد الحروب الاقتصادية والتجارية على خريطة العالم خلال عقد التسعينات وما أدت إليه من تراجع ملحوظ للمعجزة الاقتصادية اليابانية ، ومن كارثة جارفة لدول المعجزة الاقتصادية الآسيوية ، والانهيارات الحادة لاقتصاديات الأسواق الصاعدة من البرازيل والأرجنتين وتركيا ، والصدمات البترولية للدول النامية ، وتأثيراتها السلبية على دول الخليج العربي ، وكذلك ما يحدث

في روسيا ، وما يتعرض له العالم من صدمات مالية في أسواق المال ، وما يرتبط بذلك من ثبوت دور الفاعل الخارجي والدولي في تحريك الأحداث وتصعيدها ... وتصب كل هذه المتغيرات في خانة دعم وتعزيز سلطان ونفوذ الكيانات الاقتصادية الديناصورية بحكم أنها تقوم على تجاوز المفهوم التقليدي للدولة والسيادة ، وترتكز على التفعيل الواسع النطاق للقاعدة الدولية والسلطة العالمية الملزمة الفوق قومية .. ويلفت الانتباه في هذا الشان أن دول الاتحاد الأوروبي (١٥ دولة) التي تدخل في قائمة الدول الصناعية الكبرى مع بلوغ مرحلة الوحدة النقدية (اليورو) في يناير ٢٠٠٢ تتحول فيها أمور وشئون الاقتصاد إلى سلطة تخرج عن نطاق الدول ، وتخضع لمظلة سلطة الاتحاد الأوروبي , وهو ما يعني أن النظم واللوائح والسياسات تتعدى النظرة الوطنية والمصالح الوطنية بمعناها الضيق وتتجاوزها لما هو أشمل وأوسع الذي يلبي رغبات وطموحات الشركات الكبرى والعملاقة عابرة الحدود , ويترل بالتأكيد إلى متطلبات الكيانات الديناصورية . ولكن مع تصاعد وتنامي وحدة القوى المناهضة للعولمة في العالم الغربي المتقدم والمتمركزة بصورة دقيقة في مواجهة الشركات متعددة الجنسيات ومعارضتها الشديدة للكيانات الاقتصادية الديناصورية ومصالحها وما أفرزته من فشل للاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل الأمريكية ، وسخونتها الشديدة خلال اجتماعات قادة الدول الصناعية الكبرى في جنوه الإيطالية عام ٢٠٠٠ ، فان تعطيل توسيع نطاق القاعدة الدولية أصبح مرهوناً في جانب رئيسي منه بسلطة الدولة وخاصة في الدول الكبرى وقطبها الأمريكي الذي تصاعدت على أرضه دعاوى الانعزال عن العالم وتضخيم دور هذه الشركات والكيانات في توسيع نطاق البطالة بأمريكا والدول الصناعية مع تزايد نشاطها في العديد من الدول النامية استغلالا لرخص تكلفة قوة العمل .

ومع الضخامة الكبيرة للشركات متعددة الجنسيات وما تعنيه من اندماجات بين منشآت إنتاجية وخدمية عملاقة على امتداد خريطة العالم ، فان مظلة الدول القومية التقليدية أصبح قيداً على انطلاق نشاطها ، وأصبحت مظلة العالم والقاعدة الدولية هي الأكثر ملاءمة ونفعا ومصلحة، وهو ما يستوجب بالضرورة دعم التوجه نحو تقليص سيادة الدول ، وهو اتجاه لا يقتصر على سيادة الدول الصغرى فقط ، بل امتد ليشمل تقليص سيادة الدول الامبراطوريات

وتحجيمها ، كما حدث فى تفكك الاتحاد السوفيتي ، وتقويم فعالية دوله المستقلة بما فيها روسيا صاحبة الترسانة النووية ، واختراق السلطة والنفوذ ... وفى ظل هذه الحالة الثبوتية فإن حسابات هذه الكيانات قد تصل إلى تفكيك القوة العالمية الأعظم الباقية وتحويلها إلى (٥٢) دولة ذات سيادة منقوصة مثل باقي دول العالم بحكم أن الإمبراطورية الأعظم تملك دائما سيادة فوق الدول بحكم عناصر قوتها الفائقة وبحكم استراتيجيتها الكونية ومقتضياتها ، وهو ما يتعارض بالضرورة مع احتياجات الكيانات الاقتصادية الديناصورية التي لا تسيطر فقط على إنتاج العالم السلعي والخدمى ، بل تسيطر على معلوماته واتصالاته وتكنولوجياته الفائقة والأكثر تقدما ، وتعلق مصالحها على مصالح الدول مهما تكبر وتتجاوز طموحاتها قيود الرأي العام وملائمات الأحزاب السياسية وضوابط حركتها لاكتساب الشعبية الجماهيرية.

والأحاديث المكثفة عبر سنوات عن حكومة العالم الخفية ، سواء كان رمزيا او حقيقيا ، وكذلك ما يثار عن تأثير مراكز النفوذ المالي والاقتصادى على القرار العالمى يؤكد دائما كأحد بديهيات الواقع الإنساني عبر التاريخ أن (القوة السائدة) هي التي تملك أكبر قدر من عناصر النفوذ والتأثير ، وكان ذلك دائما يدخل تحت مظلة الدولة والإمبراطورية ، ويكاد العالم أن يدفع بها اليوم تحت مظلة الكيانات الاقتصادية ويثير تساؤلات حادة حول المصير المقبل للدول الكبرى والصغرى بما فيه المصير المقبل للقطب العالمي الأكبر والأعظم الذي يضبط موازين العالم على الرغم من كل شروره وآثامه بحكم الدولة التي تحكمه وتقيده.

وتخطط بلدان منظمة التجارة العالمية لاختصار القيود المفروضة على الاستثمار الموحد بحيث تتمتع الشركات بحرية اكبر مما تتمتع به في الوقت الحاضر ، والى إزالة الحواجز الجمركية على مستوى العالم ، وسوف يتوجب على الدول الأعضاء ، مع حلول عام ٢٠٢٠ إلغاء جميع الاتفاقيات الإقليمية ، وتحويل العالم بأسره إلى منطقة تجارية حرة .

٦-الشركات متعددة الجنسيات ، والوطن العربي .

تعزف الشركات متعددة الجنسيات عن عدم الاهتمام بالاستثمار في الوطن العربي وتفضيلها الدخول للأسواق العربية من أبواب أنشطة الاستثمار المستحدثة والتي تشمل عددا كبيرا من الأنشطة أو العلاقات مثل : عقود الإدارة والخدمات ، والترخيص سواء لبراءات الاختراع أو العلامات التجارية ، والاستثمارات والدراسات .. وهناك أشكالا وسيطة لا تعتبر استثمارا من النوع الذي يتفق مع ظاهرة الأعمال (الدولية) ولكنه ينشأ حولها مثل : المنافذ التجارية ، وشبكة الوكلاء التجاريين ... وفى غالبية هذه الأشكال تفتح الشركة الأم مكاتب تعمل كمورد في سجلات الحكومات العربية وتكون على استعداد لانتهاز واقتناص فرص التوريدات أو المقاولات أو أعمال الصيانة والإشراف .. وقد تواجدت الشركات متعددة الجنسيات في الدول العربية على مرحلتين (١) **الفترة من الخمسينات وحتى بداية السبعينات** وقد تميزت هذه الفترة **بالاستثمار المباشر** وتركزت في قطاعات الخدمات والمرافق والمال والاستخراج ، ثم اتجهت إلى الملكية المباشرة وحقوق الاستخدام والاستغلال طبقا لعقود امتياز لأصول منتجة وخاصة في مجال البترول (٢) **الفترة من أوائل السبعينات** ، ومع ثورة البترول ، حيث ركزت الشركات متعددة الجنسيات على **الاستثمار غير المباشر** ، وقد تنبهت الحكومات العربية لذلك وبدأت توطين الحلقات الأمامية من الصناعة البترولية عن طريق استثمارات واسعة في مجال التكرير وصناعة البتروكيماويات ، ودمج ذلك في أحيان كثيرة (السعودية – الجزائر) عن طريق الاتفاق مع الشركات متعددة الجنسيات على صيغة **المشروعات المشتركة** مما أدى إلى طفرات في حجم الاستثمارات الأجنبية ... وقد شهد الوطن العربي انتقالا جوهريا في تنظيم علاقته مع **الاحتكارات** البترولية تمثل في انتهاء **عقود الامتياز** التقليدية وبروز شكل **عقود الخدمة والإدارة** ، وقد انقرضت عقود الامتياز تدريجيا مع تطور الكفاح ضد شروطها الأساسية والتي تضمنت حق الشركات متعددة الجنسيات في استخدام واستغلال مناطق شاسعة من الأراضي العربية من أجل الاستكشاف لفترة طويلة من الزمن وبدون مشاركة من الدولة في إدارة المشروع البترولي وهو ما رتب حقا لهذه الشركات على

كافة جوانب العملية الاقتصادية في هذا المجال مقابل ضريبة محدودة تحسب عادة على المنتج من البترول وليس على قيمته ، وبالتالي ظهرت عقود جديدة منها (**عقود الخدمات**) التي تبرمها السلطات العربية الوطنية مع الشركات متعددة الجنسيات وبمقتضاها فان هذه الشركات تقوم بدور المنفذ والمقاول لخدمات معينة في الاستكشاف والتنفيذ الفني وادارة كل أو بعض العمليات في إطار إبقاء الملكية والقرارات الكبرى في أيدي المؤسسات الوطنية ، وقد تطورت (عقود الخدمات) مع الزمن لصالح الدول العربية حيث تتضمن الآن حدودا زمنية للاستكشاف يسقط بعدها حق الشركات متعددة الجنسيات ، كما يتم حاليا وضع جداول زمنية للعمل تشمل البحث الجيوفزيقى ، والإنفاق ، ونزع امتيازات الاستكشاف تدريجيا مع عدم التوصل لنتائج إيجابية .. كذلك كان الشكل الثاني من أشكال الاستثمار المستحدث هو (**عقود الإدارة**) وهى عقود تتم بين المالك الأصلي للمشروع وشركة أجنبية لتوفير الخدمات الفنية اللازمة لتشغيل المشروع في مجال الإدارة فقط ، وتتضمن العقود المساعدة الفنية والترخيص والتسويق والإدارة المالية ، وعادة تتضمن العقود تفويضا من المالك إلى الشركة متعددة الجنسيات باتخاذ القرارات المناسبة في مجال الإدارة والتخطيط والموازنة والمحاسبة وادارة الإنتاج والصيانة والتسويق مقابل عائد نقدي كبير ... وهذه العقود شائعة في بلدان عربية كثيرة وخاصة الدول الخليجية ، وهى تتيح للشركات متعددة الجنسيات عدة مزايا ، فهي وسيلة للسيطرة على الأسواق وربطها بصورة متكاملة دون مخاطر بالاستثمار فيها ، وهى أيضا وسيلة للاستفادة من فائض الخبرات المتاحة أمام الشركات متعددة الجنسية والحصول على عائد مادي ضخم مقابل ذلك ، كما إنها وسيلة هامة في المنافسة الاحتكارية وفتح مجال التصدير من الشركة لكل ما يحتاجه المشروع المدار من مكونات ومواد خام وغيرها . ويتمثل الشكل الثالث من الأشكال المستحدثة في (**الترخيصات**) .. ويعنى الترخيص منح حق استخدام ابتكار سجل أو علامة تجارية أو غيرهما من قبل المالك الأصلي لهذا الحق لمشترى معين بشروط معينة ، ومقابل ريع نقدي محدد .. ويحقق نظام الترخيص مزايا هائلة للشركات متعددة الجنسيات باعتبارها أهم مشروع لحقوق التجديد التكنولوجي في العالم ،

بالإضافة إلى ما يحققه الترخيص من عائد كبير نتيجة التجارة في التكنولوجيا التي تحتكرها الشركات متعددة الجنسية .. ويلاحظ انتشار التراخيص في الدول العربية ، وتتركز في صناعات المواد والكيماويات والبتروكيماويات والصناعات الهندسية والكهربية والخدمات ، علما بتخلف الدول العربية في مجال التشريع المنظم للترخيص والتقليل من الانعكاسات السلبية على المجال التكنولوجي للاقتصاد المحلى ، وعلى الثقافة القومية ، وعلى موازين المدفوعات .

ومن الضروري توجيه الشركات متعددة الجنسيات نحو الأنشطة التي تحتاجها الدول العربية استراتيجيا، والإسهام في تنمية القدرات الإنتاجية المحلية والقومية ، وزيادة قدرة المؤسسات الوطنية على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة التي قد أتت بها هذه الشركات ، واستمرار لعب هذه الشركات دور مهم في حركة الاقتصاد العربي في الفترة المقبلة وخاصة فيما يتعلق بأنشطة المقاولات (تسليم المفتاح) ، وقطاع الصناعة التحويلية والذي يعتمد على الاستثمارات الضخمة.

ومن المتوقع أن يمر الوطن العربي بمرحلة من التوتر في علاقاته بالشركات متعددة الجنسيات نتيجة تذبذب السياسات الرسمية بين ضرورات مواجهة العجز المحتمل والقائم في موازين المدفوعات العربية ، وما تؤدى إليه أنشطة هذه الشركات من نزح عكسي للثروة ، ولكن هذا التذبذب لن يتحقق بنفس الدرجة لكل الأقطار العربية وانما سوف يتباين وفقا للمدى الزمني الذي تنضب فيه الموارد البترولية القابلة للنزح والتصدير بمستويات تجارية . إلا أن الخطر الأكبر على بلدان الوطن العربي وبلاد العالم الثالث من تسلل هذه الشركات إلى البورصات المالية لهذه البلدان ، والمضاربة على أسعار عملتها الوطنية حيث تتملك عن طريق الشراء أعدادا هائلة من اسهم المؤسسات الإنتاجية ، وعن طريق البيع والشراء الفجائي يمكن أن يسبب انهيارات الأسواق المالية لتلك البلدان، الأمر الذي يؤثر مباشرة على قيمة عملتها الوطنية .. إن هذه الشركات تعتبر أداة رئيسية من أدوات العولمة حيث يتجسد فيها عناصر معايير التكامل في فروع النشاط مع التضخم المطرد لنسبة الأعمال الدولية مقارنة بالأعمال القومية للشركة الأم ، واتسام الهيكل التنظيمي والإستراتيجي بدرجة عالية من الإحكام مع تعدد جنسيات المالكين والمديرين ذوى النفوذ في اتخاذ القرارات في إطار يحقق درجة مرتفعة من تناسق السياسات داخل الشركة كشبكة متكاملة .

إن الشركات متعددة الجنسيات تعبر عن ميول عميقة للتطور الرأسمالي المعاصر نحو توحيد سوق التجارة العالمية، من خلال الهدم والإضعاف المستمر لقيود التعريفة والكمية ، وتوحيد سوق المال والائتمان الدولي ، وتوحيد سوق التكنولوجيا الدولية من خلال حركة قومية نحو التنشيط ، ويشهد على ذلك التحديدات المؤسسية في مجال الائتمان الدولي حيث نشأت تحالفات متعددة الجنسيات بين البنوك ارتقت إلى ما يشبه الجهاز العصبي الواحد .. وهذه الشركات مدت العلاقة بينها وبين الوطن العربي بتحولات عديدة كان أكثرها أهمية تلك التي كانت في عقد السبعينات وأسفرت عن الصادرات البترولية .

إن خيار التكتل الاقتصادى العربي اصبح ضرورة استراتيجية لا تقبل التأجيل أو المماطلة أيا كانت الأسباب خصوصا في ظل سيطرة الشركات متعددة الجنسيات وامتداد سطوتها وسيطرتها إلى قارات العالم أجمع .. ويكفى الإشارة إلى أن الناتج المحلى الإجمالي لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالي لكل دول العالم ، وضعف الناتج المحلى الإجمالي لكل دول العالم الثالث .. ورغم هذه الضخامة والسيطرة على أسواق العالم فان هذه الشركات الديناصورية تتجه إلى مزيد من التكتل عن طريق سياسات الاندماج والسيطرة.

Terms &Expressions	مصطلحات وتعبيرات
General Agreement On Tarrifs and Trade (G.A.T.T) .	الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)
World Trade Organization (W.T.O.)	منظمة التجارة العالمية
General Agreement On Trade In Services (GAT S)	الإتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات
Trade –Related Investment Measures (TRIMS)	الإجراءات الإستثمارية ذات العلاقة بالتجارة
Trade Related Intellectual Property Rights (TRIPS)	الجوانب التجارية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية
Contracting Parties	الأطراف المتعاقدة
Most Favoured Nation Treatment (MFNT)	شرط الدولة الأولى بالرعاية (مبدأ تعميم المزايا)
National Treatment	المعاملة الوطنية (مبدأ المعاملة بالمثل)
Quantitive Restrictions	القيود الكمية .
Antidumping	السياسات المضادة للإغراق .
Safe –Guard Systems	نظم الحماية .
Intellectual Property Rights	حقوق الملكية الفكرية
Trade –Related Investment	التجارة المرتبطة بالإستثمار
Trade In Services	تجارة الخدمات
Technical Bariers	قيود وحواجز فنية

Economic Union	الوحدة الإقتصادية
Free Trade (AREA)	منطقة التجارة الحرة
Common Market	السوق المشتركة
Preferential Trade Agreement	إتفاقية التجارة التفضيلية
International Bank For Construction And Development	البنك الدولى للإنشاء والتعمير
International Monetary Funds(IMF)	صندوق النقد الدولى
Total Economic Integration	التكامل الإقتصادى الشامل
Economic Development	التنمية الإقتصادية .
Considerations Of Development Targets	إعتبارات أهداف التنمية
Public Sector	القطاع العام
Private Sector	القطاع الخاص
Financial Intuitions	المؤسسات المالية
Insurance Sector	قطاع التأمين
Banking Sector	قطاع البنوك
Rate Of Investment	معدل الأستثمار
Rate Of Saving	معدل الإدخار
Saving Investment Process	معدل الإدخار والإستثمار
Regulatory Frame Work Of Financial Innovations	إطار الإجراءات المطبقة على مبتكرات مالية
Efficient Performance	أداء كفء /إنجاز متميز

Mobilization Function	وظيفة تعبوية
Financial Function	وظيفة تمويلية
Gross Prospects & Solvancy	إمكانية النمو والقدرة على الوفاء
Inflation	التضخم
Deflation	الإنكماش
Stagnation	الركود
The Best Feasible Solution	الحل الأمثل الممكن
Uniform Percentage	نسب موحدة
Deregulation	التحرر من القيود/ تحرير الأسواق
Mass Production	الإنتاج الكبير
Welfare Economics	إقتصادديات الرفاهية
Economics Of Scale	إقتصاديات الإننتاج الكبير
Gross Domestic Production (GDP)	الإنتاج الإجمالى المحلى
Real Investments	إستثمارات حقيقية
Financial Investments	إستثمارات مالية
Globalization	تكامل الأسواق
Expansionary Policies	سياسات توسعية
Depressionary Policies	سياسات إنكماشية
Convergence Criteria	معايير التوافق
Engine Of Growth	المحرك للنمو
Vehicle Of Investment	قاطرة للإستثمار
Dumping Cases	حالات الإغراق

Disclosure	الإفصاح
Clarity	الوضوح
Transparancy	الشفافية
Accession to a Convection	الإنضمام االى اتفاقية
Information Benefit	فائدة توفير المعلومات
Economic Developments	التطورات الإقتصادية
Domestic Trade	التجارة الداخلية
Foreign Trade	التجارة الخارجية
Balance Of Current Transactions	ميزان العمليات الجارية
Trade Balance	الميزان التجارى
Balance Of Payment	ميزان المدفوعات
Economic Indications	المؤشرات الإقتصادية

المـــراجـــــــع

- مجلة(أخبار المال) - غرفة تجارة وصناعة وزراعة الفجيرة - دولة الإمارات العربية المتحدة - تعـــاظم الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات عالمياً - العدد (٨٩)- السنة الرابعة-١٩٩٥.

- مجلة (الاقتصادي) - دار الخليج - دولة الإمارات العربية المتحدة - الشركات متعـــددة الجنســيات ستحكم العالم - د.إسماعيل صبري عبد الله - العدد (٢):٩-١٦/٣/١٩٩٦.

- صحيفة (الأهرام) - القاهرة - الكيانات الاقتصادية الديناصورية - أ.اسامة غيـــث - ٢٧/١٠/٢٠٠١ (ص:١٧).

- صحيفة (الخليج) - دولة الإمارات العربية المتحدة - الشركات متعددة الجنسيات تحكم العالم (عـــن كتاب : مصيدة العولمة ، تأليف هانس بيتر مـــارتن ، وهـــيرالد شـــومان) - العـــدد(٧٠٢٦) - ١٤/٨/١٩٩٨ (ص:٧).